

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

المؤسسة والتصدي لظاهرة العنف وخطاب الكراهية

قراءة سوسيولوجية - إعلامية - قانونية

Addressing the Phenomenon of Violence and Hate Speech in Institution

Sociological-media-legal reading

بن بلقاسم إيمان صبرا*

جامعة زيان عاشور بالجلفة، (الجزائر)، sabraimy1985@gmail.com

مخبر تطوير الخدمات النفسية والاجتماعية في المؤسسات العمومية

تاريخ النشر: 2022/06/01

تاريخ القبول: 2022/05/01

تاريخ ارسال المقال: 2022/03/04

* المؤلف المرسل

الملخص:

يعتبر الحديث عن العنف وخطاب الكراهية اليوم من القضايا المحورية التي تحتل الصدارة نتيجة اتساع دائرة العنف بجميع أشكاله بين بني البشر ، لاسيما في الوقت الراهن، فهما ظاهرتين إنسانية، اجتماعية وعلمية في ذات الوقت، تحدث في كافة الدول بدون استثناء ، وبعده أشكال وأنواع ، وبتعدد أسبابها باختلاف الثقافة والنظم المجتمعية، لذا وبالنظر لآثارها الخطيرة التي باتت تهدد أمن واستقرار المجتمعات ، حظيت باهتمام بالغ على جميع المستويات، بهدف إيجاد حلول للحد منهما أو على الأقل التقليل من حدتهما، وتعد المؤسسات العمومية (المؤسسة التربوية - الإعلامية - الدينية - الرياضية... الخ) من أهم الآليات التي تسعى للوقاية من هاته الظاهرتين، وذلك من خلال التربية ونشر الوعي بمخاطر خطاب الكراهية و العنف على الفرد والمجتمع، وفي نفس السياق وفي ورقتنا البحثية نسلط الضوء على الآليات الوقائية والردعية التي أتت بها القوانين للحد من هاته الظاهرتين .

الكلمات المفتاحية: المؤسسة العمومية ؛ العنف ؛ خطاب الكراهية

Abstract:

Talking about violence and hate speech today is considered one of the central issues that occupy the vanguard because of the widening circle of violence in all its shapes among human beings. Given its dangerous effects that threaten the security and stability of societies, it has received great attention at all levels, to find solutions to reduce them or at least reduce their severity. Public institutions (educational, media, religion, sports, etc.) are among the most important mechanisms, which seek to prevent these two phenomena, through education and spreading awareness of the dangers of hate speech and violence.

Keywords: Public institution - violence - hate speech

مقدمة:

يشهد الفكر المعاصر ظهور الكثير من المصطلحات المثيرة للجدل والنقاش بين الباحثين والمهتمين وصناع القرار: كالإرهاب وخطاب الكراهية والعنف والمذهبية والأقليات والتطرف... الخ.

وقد شهدت المجتمعات العربية تضخيماً إعلامياً يصل إلى حد المبالغة في تكرار هذه المصطلحات السياسية التي اتخذت فيها العديد من القرارات الدولية ونشبت حروب وهجرت الملايين من مجتمعات العربية، وقسماً كبيراً منها لا مازال يسكن في الخيام وكان من أسباب ذلك خطاب الكراهية في وسائل الإعلام.

كما أن هذه الظاهرة أصبحت تشكل هاجساً حقيقياً في الجزائر، خصوصاً في السنوات الأخيرة ففي وقت وجيز باتت في وسائل الإعلام، والخطب السياسية، وحتى الفضاءات الرياضية، فخطاب الكراهية من المفاهيم الحديثة التي شاعت في الفقه السياسي وتناولتها وسائل الإعلام الدولي والعربي بالتحليل والتأويل، وكل ذلك دافعاً للعديد من الكتاب والباحثين لتأصيل هذا المفهوم وأهدافه واتجاهاته.

تتفق الديانات والتشريعات والأعراف على أهمية العيش في وسط اجتماعي يسوده التفاهم والتسامح بين أبنائه، كما أنّ المنظمات والهيئات والفعاليات الاجتماعية على كافة المستويات وفي كل المجتمعات تشترك في توجيهها نحو ترقية فكر وثقافة العيش الإنساني المشترك، في الفضاء الواسع للتنوع الديني والثقافي والإيديولوجي الذي يتيح الاختلاف والتنوع والقبول بالآخر باعتبار كل ذلك إثراءً للحياة البشرية، ومظهرًا أصيلاً فيها منذ القدم.

وبقدر ما حرصت الهيئات الدولية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني والنخب في المجتمعات على هذا التوجه نحو تحبيذ وترسيخ خطاب التعايش والتسامح، بقدر ما تقلّصت مساحة رفض الآخر ونبذ الأفكار والرؤى المخالفة، وتمت ترجمة هذه الروح الأخلاقية في التشريعات والقوانين، وفي السلوك والممارسة، غير أنّ المعاينة الموضوعية للواقع الراهن تفضي إلى استنتاجات مؤسفة تبرز خطاباً آخر مضاد، وهو معضلة الشعوب اليوم (خطاب الكراهية). خطاب تتعدد خلفياته وأهدافه، ولكن نتائجه معلومة الأضرار على حياة الإنسان ببعديها المادي والمعنوي، بحيث يجعل هذا الخطاب من الأفراد والجماعات أسيرة البحث عن أساليب تقويض الآخر وقد تقود إلى نزاعات دينية أو إثنية أو اجتماعية.

لا يخفى على أحد أن الإنسان كائن اجتماعي بحكم غريزته الطبيعية التي تحمله على تأليف مجتمعات بشرية في مناطق يتم فيها التبادل الاقتصادي والتواصل الاجتماعي واختلاط الشعوب والقيم الإنسانية، ومن ثمة لا يمكن لأي مجتمع بشري أن يجيأ ويساير مجرى التاريخ ما لم يتصل بالمجتمعات الأخرى، فالإنسان مطالب بالانفتاح على العالم وعلى الغير من حوله وفق مؤسساته التي أوجدها لخدمة أهدافه وغاياته كالثقافة بوصفها ملتقى معايير أخلاقية ووسائل مادية يرحى من ورائها الوصول بالإنسان إلى مستوى أعلى مما هو عليه. وذلك مرده أن كيان كل بيئة في احتكاكها ببيئات أخرى وعن هذا الاحتكاك تنتج تارة قوة جاذبة وطورا قوة دافعة، هذه الحركة المزدوجة هي المحور الفعال للحضارة الإنسانية الذي بفضلته تسير إلى الأمام، إذ هو الذي يجعل كل شعب يشعر في أن واحداً أنه جزء من كل، وأن له كياناً موحداً خاصاً به لذا لا بد للذات من الانفتاح على الثقافات والمجتمعات الأخرى. وعليه فميلاد جدلية الذات والغير لم يكن وليد الصدفة بل يمثل استجابة للتعقيدات التي باتت تشكل الصورة العامة لمجتمعاتنا

الراهنة، وهذا ما يعكسه نموذج الساعين لاختزال هذه التعقيدات في شتى مستوياتها وتحقيق الاعتراف بجذور صيرورة الأنا والغير إلى درجة بلوغ براديكتم التواصل التفاعلي داخل المجتمع وفق تجربة الواقع المفروض على الذات وعلاقتها بالأخر الموجود معها ، وعلى هذا الأساس سنحاول في ورقتنا البحثية هذه الوقوف عند أهم النقاط الحاسمة المتعلقة بسؤال العنف وماهيته في ظل تنامي خطاب الكراهية والتطرف في العالم المعاصر.

وتعتبر وسائل الإعلام أحد المؤسسات المساهمة من خلال ما تقدمه من مضامين اتصالية في التنشئة الاجتماعية والغرس الثقافي، ولطالما أثبتت الدراسات مساهمة محتوياتها ودفعتها بقصد أو بدونه إلى توليد وإنتاج "المعاني" وترسيخ مظاهرها.

و أضحى مواقع التواصل الاجتماعي تُتيح مساحات كبيرة من الديمقراطية وحرية التعبير، لكننا في المقابل لا نستطيع إنكار أنها أصبحت منبرا يتزايد فيه خطاب الكراهية والتحريض على رفض الآخر وتعنيفه بشكل رهيب، فموقع مثل "الفاسبوك" اعترف مؤخرا بأنه يجد صعوبة بالغة في مواجهة الكم الكبير من المعلومات الخاطئة والمضللة وخطابات الكراهية، هذه المواد الإعلامية التي تتميز بسهولة النقل والانتشار على مواقع التواصل الاجتماعي دون تمحيص لمدى صدقها أو حقيقتها وذلك ما يُساهم في انتشار الكثير من الأفكار المغلوطة والأفكار الموبوءة التي تعمل على صنع الكراهية والتحريض على العنف ... خطاب الكراهية والتعصب، تحدٍ مثير ومُربع في زمن تعرف فيه وسائل الإعلام الحديثة تنافسًا شرسًا في إيصال المعلومات إلى الجمهور.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: مفهوم العنف

لغة: عرفه ابن منظور الخرق بالأمر، وقلة الرفق به وهو ضد الرفق، وأعنف الشيء أخذ به بشدة، والتعنيف هو التقرع واللوم (ابن منظور، 1997، صفحة 257). وفي اللغة الفرنسية، فإن كلمة عنف violence تعود إلى الكلمة اللاتينية violencia والتي تشير إلى طابع غضوب، شرس، جموع وصعب الترويض (larousse, 1989, p. 6489).

اصطلاحاً: هناك العديد من التعاريف نذكر منها:

❖ عرفه الخلويعلى انه أي سلوك يصدره الفرد، لفظياً كان هذا السلوك أو بدنياً أو مادياً، فردي أو جماعي، مباشر أو غير مباشر، أملتته مواقف الغضب أو الإحباط أو الإزعاج من قبل الآخرين، أو لديه مشاعر عدائية أو ظروف اجتماعية وبترتب على هذا السلوك إلحاق أذى بالشخص نفسه أو الآخرين أو ضد الممتلكات (محمد السعيد).

❖ ويؤكد دين ستين بأن العنف: "هو استخدام لوسائل القهر والقوة أو التهديد استخدامها، وذلك لأجل تحقيق أهداف غير قانونية أو مرفوضة اجتماعياً (سناء ، 2008، صفحة 27).

كما ينظر إليه كنمط من أنماط السلوك، ويمكن أيضاً النظر إليه كظاهرة، فهو عبارة عن فعل يتضمّن إيذاء الآخرين يكون مصحوباً بانفعالات انفجار والتوتر، وكأي فعل آخر لا بد أن يكون له هدف يتمثل في تحقيق مصلحة معينة أو مادية (جبلي، 1998، صفحة 39). ويعتبر العنف من وجهة النظر الحديثة، مرضاً اجتماعياً أكثر من

كونه جريمة ... فظاهرة العنف تعد عرضا مرضيا أو صيحة إنذار أو رسالة خطر على المجتمع إنلم تحسن قراءتها(العيسوي ، صفحة 154).

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن العنف هو سلوك غير طبيعي ومرض اجتماعي، وهو ظاهرة إنسانية، اجتماعية لا بد من تكثيف الجهود لفهمها والبحث عن العوامل المؤدية لها وأخذ جميع التدابير للتصدي لها، لأنها تمس جميع المؤسسات الاجتماعية، سواء في الأسرة، مكان الدراسة أو مكان العمل.
تعرف الموسوعة السياسية العنف من ثلاثة زوايا(محمد ابراهيم):

❖ زاوية سيكولوجية: العنف هو انفجار للقوة يتخذ صيغة لا تخضع للعقل وغالبا يتخذ الجريمة أو أسلوب التهور المهستير.

❖ الزاوية الأخلاقية: العنف هو عدوان على ملكية الآخرين وحريتهم.

❖ الزاوية السياسية: العنف هو استخدام القوة للاستيلاء على السلطة أو استغلالها في تحقيق أهداف غير مشروعة.

لقد تناولت الموسوعة العلمية ظاهرة العنف بالتركيز على الأجزاء والعوامل المكونة للظاهرة بمفهوم آخر أنها انطلقت من الجزء إلى الكل في تحديد ماهية ظاهرة العنف، حيث قامت بشرح هذا المفهوم عن طريق تجزئة الصفات الأساسية التي تنسب لهذه الظاهرة ولهذا السلوك العنيف ويظهر ذلك من خلال النقاط الآتية(صفوان عصام ، 2005):

❖ العنف عبارة عن صفة تبرز أو تتكون وتخلق معها عوامل بقوة حادة وقسوة معتبرة وهي في أكثر الأحيان ضارة ومهلكة.

❖ هي صفة لشعور رهيب نحو شيء كالكراهية الرهيب.

❖ صفة لشخص له استعداد تام لاستعمال القوة ويتصف بالعدوانية.

❖ صفة اللاتسامح وعدوانية كبرى، ويتصف بالاندفاع والقسوة في الكلام والتصرف.

❖ صفة المبالغة في استعمال القوة الجسدية.

❖ صفة لمجموعة الأفعال والتصرفات المبالغة في استعمال القوة العضلية واستعمال الأسلحة أوصفة للعلاقات عدوانية حادة.

❖ صفة التعامل بالعنف كالإرغام والقهر عن طريق القوة.

المطلب الثاني: خطاب الكراهية:

يوجد تعريف محدد لخطاب الكراهية فهو مصطلح واسع يشمل أوجه عدة وتصنيفات متعددة منها العنف اللفظي والكراهية والتعصب الفكري والتمييز العنصري والتجاوزات التعبيرية والنظرة الاستعلائية.
أول تعريف أمريكي لخطاب الكراهية صدر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1993 ومن ضمن قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية وإدارة المعلومات أصدره الكونغرس الأمريكي وعرف خطاب الكراهية فيه بأنه: الخطاب الذي يدعو إلى أعمال العنف أو جرائم الكراهية، الخطاب الذي يخلق مناخا من الكراهية والأحكام المسبقة

التي تتحول إلى تشجيع ارتكاب جرائم الكراهية". ووفقا لدليل تجنب التمييز وخطاب الكراهية التي أعدته قناة الجزيرة أن خطاب الكراهية هو السعي إلى تأطير جماعة أو أفراد في إطار سلبي يضر بصورتهم أمام المجتمع وفي كثير من الأحيان يتحول هذا التحيز إلى نوع من التمييز والحض على الكراهية مما يزيد احتمالية تعرض تلك الجماعة أو الأفراد إلى العنف. وقد اقترح المجلس الأوروبي تعريف الخطاب المحرض على الكراهية بأنه: جميع أشكال التعبير التي تنشر أو تحرض أو تشجع أو تبرر الكراهية العراقية أو كره الأجانب.

لا يوجد تعريف موحد لخطاب الكراهية فقد وجد العديد الباحثين إشكال في ضبطه كما هو الحال مع مصطلح الإرهاب، ويمكن أن نقدم من خلال ذلك تعريف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) التي عرفته على "أنه عبارات تؤدي للتحريض على الضرر (التمييز، العدائية أو العنف) حسب الهدف الي تم تحديده وسط مجموعة اجتماعية أو ديموغرافية، فهو الخطاب الذي يؤيد الأعمال العنيفة أو يهدد بارتكابها أو يشجعها" (إبراهيم ، 2020).

كما يعرف على أنه "أنماط مختلفة من أنماط التعبير العام التي تنشر الكراهية أو التمييز أو العداوة أو تحرض عليها أو تروّج لها أو تبررها ضد شخص أو مجموعة، على أساس من يكونون، بمعنى آخر، بناء على العقيدة أو الأصل العرقي أو الجنسية أو اللون أو النسب أو الجنس أو أي عامل هوية آخر" (إميل ، 2020).
التعريف الاجرائي: هو تأطير الأشخاص أو المجموعات بصورة سلبية بناء على هويتهم بغرض نشر الكراهية اتجاههم أو التحريض عليهم.

المبحث الثاني: ظاهرة العنف وخطاب الكراهية في المؤسسات التعليمية والجامعية

تعتبر المؤسسة التربوية من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تهتم بتربية الفرد على المبادئ الأخلاقية، والتمسك بقيم ومعايير المجتمع، فكونها تستقطب عددا كبيرا من التلاميذ الذين ينتمون إلى بيئات ثقافية واجتماعية متباينة، فإن ذلك سينعكس على سلوكياتهم المستقبلية. ويتفاعلهم يوميا يكتسبون العديد من السلوكيات، التي قد تكون سوية ومقبولة اجتماعيا تارة، وأخرى انحرافية وغير مقبولة تارة أخرى. والوسط المدرسي اليوم تعترضه جملة معيقات تحول دون أداء لمهامه، تؤثر على سير الأداء التربوي، ويمتد الضرر خارج نطاقه مما يترجم ذلك وجود مشكلات سلوكية يقدم عليها الأفراد لاسيما في سن المراهقة، ومنها العنف الذي هو أحد أشكال هذه السلوكيات، حيث يقدم المراهق على السلوك العنيف كرد فعل لمختلف المواقف التي تعترضه.

المطلب الأول: العنف المدرسي

الفرع الأول: تعريف العنف المدرسي

يعرفه أحمد حويتي "تلك التصرفات العنيفة من التلاميذ اتجاه التلاميذ أو من التلاميذ اتجاه المعلمين أو من التلاميذ اتجاه المدرسة ومعنى آخر هم مجموع السلوك الغير مقبول اجتماعيا بحيث يؤثر على النظام العام للمدرسة، ويؤدي الى نتائج سلبية بخصوص التحصيل الدراسي، ونحدده في العنف المادي مثل الضرب والمشاجرة والسطو على ممتلكات المدرسة والتخريب داخل المدارس والكتابة على الجدران والاعتداء الجنسي وحمل السلاح الأبيض، والعنف المعنوي كالسباب والشتم والسخرية والاستهزاء والعصيان واثارة الفوضى في أقسام الدراسة" (حويتي ، 2003).

ويعرفه ايضا " مجموعة السلوك الغير مقبول اجتماعيا بحيث يؤثر النظام العام للمدرسة ويؤدي الى نتائج سلبية بخصوص العلاقات داخل المؤسسة والتحصيل " أي أن الباحث أشار الى أن كل فعل يعارض النظام الداخلي للمؤسسة التربوية يعد غير مقبول وهذا لما ينعكس عن هذا الفعل من اخلال بالعلاقات وبالتالي على العملية التربوية ككل ، ويضيف الباحث في تعريفه ويضيف الباحث في تعريفه للعنف المدرسي بأنه يمكن أن نحدده في العنف المادي كالضرب والمشاجرة، والسطو على ممتلكات المدرسة او الغير والتخريب داخل المدارس والكتابة على الجدران، والاعتداء الجنسي والقتل والانتحار وحمل السلاح ، والعنف المعنوي كالشتيم والسخرية والاستهزاء والعصيان وإثارة الفوضى بأقسام الدراسة.

الفرع الثاني: التعريف الاجرائي للعنف المدرسي والجامعي

هو سلوك هدام يخرج عن المعايير الاجتماعية يقوم به التلميذ أو الطالب الجامعي لإلحاق الأذى بالآخرين، كالعنف نحو التلاميذ أو الطلبة أو الاساتذة أو التخريب والتكسير الذي يمس الوسائل والتجهيزات وكذلك تعاطي أنواع المخدرات والتحرش اللفظي والجنس.

المطلب الثاني: الأسباب التي أدت الى العنف داخل الوسط المدرسي والجامعي

من المؤكد أن ظاهرة العنف تحدث نتيجة أسباب وعوامل عدة، وقد اثبتت بعض الدراسات أن التلاميذ والطلبة في الجامعة لا يمارسون العنف من أجل ممارسته فقط، بل أن ما يمارسونه نتيجة عوامل نفسية واجتماعية، وتربوية

الفرع الأول: الأسباب النفسية

الأسباب النفسية متعددة ومتنوعة وتأخذ منها ما يلي:

❖ **الإحباط:** هو حالة داخلية وشعور بالاضطراب الانفعالي الذي نواجهه عندما نعترض عقبة أثناء إشباع حاجتنا أو نحاول تحقيق هدف نصبو إليه، ويقع عندما تنشأ عقبة تمنع الفرد من الوصول إلى هدفه أو حاجة لديه والعدوان هو أحد ردود الاحباط(شريفى ، 2016). وعليه نستنتج أن العدوان مظهر من مظاهر العنف والسلوك العنيف الذي يصدر عن التلميذ داخل المدرسة أو الجامعة، سواء ضد أساتذته أو زملائه أو طاقم الادارة، ويكون نتيجة حالة إحباط قد تعرض لها سواء من المدرسة أو الجامعة من أحد هذه الأطراف أو في الأسرة، وبالتالي حدث لديه خيبة أمل والفشل وبالتالي ما كان أمامه سوى الاعتداء عن الآخرين.

❖ **الحرمان:** يعتبر الحرمان من بين العوامل المؤدية الى السلوك العدواني، لأن هذا الاخير ما هو رد فعل عن الحرمان من العطف والحنان، والرعاية والحاجات الأساسية فإذا شعر التلميذ بهذا الحرمان فيحاول التعبير عنه من خلال سلوكيات عدوانية قد تكون في بعض الأحيان لاشعورية قصد التعويض عن الحرمان الذي يعاني منه(شريفى ، 2016).

❖ **الغيرة:** الشعور بالغيرة من الآخر يمكن أن يكون سببا في ممارسة العنف على الشخص الذي يغار منه أو شخص آخر كتعويض عن النقص الذي بداخله، وللغيرة مظاهر عديدة كأن يفضل تلميذ على تلميذ

آخر، أو الإخفاق الذي يصاحبه الشعور بالنقص والغيرة اتجاه الأشخاص الناجحين إذ يصاحب الغيرة سلوكيات عديدة "مثل الغضب والتوتر وأيضا الاعتداء على الآخرين

❖ **الشعور بالنقص:** تتميز مشاعر الدونية بشكل عام موقف الإنسان المقهور من الوجود، فهو يعيش حالة عجز ازاء السلطة على مختلف أشكالها، ويعيش حالة تهديد دائم لأمنه وصحته وقوته وعياله، ومنه فالمصابين هذه العقدة يخشون المجتمعات، ويهابون الناس ويشعرون بقصورهم وعجزهم وفشلهم في الحياة، ولهذا نجد الأشخاص الذين يشعرون بالنقص يعيرون عنه بسلوكيات كثيرا ما تكون عنيفة تجاه الآخرين(شريفى ، 2016).

الفرع الثاني: أسباب اخرتؤدي الى العنف داخل الوسط المدرسي والجامعي

- أسباب متعلقة بالمنهاج.
- أسباب متعلقة بالمدرسين أو الأساتذة.
- أسباب تعود إلى التلاميذ أو الطلبة.
- أسباب تعود إلى الأسرة.
- أسباب قانونية وأمنية.
- أسباب تعود إلى وسائل الإعلام.

المطلب الثالث: قراءة سوسيوولوجية لتأثيرات العنف على المدرسة والجامعة

- ❖ اهتزاز المثال الأعلى للتلاميذ أو الطلبة وتشويه الصفات الحسنة للمدرسة والجامعة.
- ❖ إحباط التلاميذ أو الطلبة وجعلهم يعيشون أجواء من الرعب مما يشوش عملية الاتصال بين المعلم والتلميذ. وبين الأستاذ والطالب
- ❖ شحن الصف بأجواء من التوتر والانفعال مما يؤدي الى الخلل في الوظيفة التربوية.
- ❖ توسيع الهوة بين الطلاب المعاقبين وبقية التلاميذ. -تحول العديد من التلاميذ الى العصبية.
- ❖ تدني المستوى التحصيلي.
- ❖ الرسوب الدراسي أو التأخر عن الحضور إلى المدرسة أو الغياب المتكرر لتصل بعد ذلك الأمور الى التسرب أو الانقطاع عن المدرسة أو الجامعة.

المطلب الرابع: قراءة سوسيوولوجية لتأثيرات العنف المدرسي والجامعي على المجتمع

- ❖ انغزال التلاميذ أو الطلبة العنيفين عن بقية المجتمع نتيجة قطع العلاقات مع الآخرين.
- ❖ عدم المشاركة في النشاطات الاجتماعية والثقافية.
- ❖ عدم الهدوء والاستقرار النفسي في المجتمع نتيجة الشعور بالخوف وعدم الأمان للتلاميذ أو الطلبة المعنفين.
- ❖ نشر الخمول الاجتماعي نتيجة فقدان التلميذ أو الطالب المعنف من طرف المعلم أو الأستاذ حيويته، وبالتالي يفقد حيويته في المجتمع.

المبحث الثالث: ظاهرة العنف وخطاب الكراهية في المؤسسة الإعلامية

من الواضح أن الانتشار الواسع لوسائل الإعلام والاتصال كفضاء مفتوح، صار ملاذاً لممارسة شتى أشكال التمييز وإنتاج خطاب الكراهية، ما يستثمره الفاعل السياسي بالدرجة الأولى، وهو ما نلاحظه أيضاً من خلال دراسة للمحتوى العربي على شبكة الإنترنت، سواء تعلق الأمر بصحافة المواطن أو التدوين القصير من داخل مواقع التواصل الاجتماعي، بحيث يلعب التشبيك دوراً أساسياً في انتشار خطاب الكراهية بمختلف أنماط العنف، المادية منها والرمزية أو الخطابية اللفظية. لهذا وجب ترسيخ ثقافة الحوار والقبول بالرأي المخالف في إعلامنا، الأمر الذي سيصبح معه التسامح كمبدأ مجتمعي يساعد على تطوير المفاهيم والأطروحات الفكرية، وبالتالي نبذ العنف المؤدي إلى الكراهية. ولأجل ذلك، نجد أنفسنا أمام عدة أسئلة مطروحة في حديثنا عن الإعلام ودوره في إنتاج ونشر خطاب الكراهية، ويجدر بنا الإجابة بكل وضوح ومسؤولية عن مدى توفر المهنية الإعلامية التي تحترم الأخلاقيات، وعن حدود الحرية والمسؤولية السياسية والاجتماعية، وعن التربية والتوعية الإعلامية، ومدى قبول الرأي والرأي الآخر مادامت قيم التسامح في مجتمعنا العربي عموماً، باتت تشكل خطراً اجتماعياً. الأمر الذي صار ينتشر يوماً بعد يوم في العديد من وسائل الإعلام المنحازة لمختلف أطراف النزاع. كما على الإعلام أن ينتبه إلى شكل الخطاب المستعمل الذي يحتوي على الأفكار العدوانية التي تحرض على العنف والكراهية.

المطلب الأول: خطاب الكراهية في وسائل الإعلام

إن السؤال الأهم الذي يجب أن يطرحه الصحفيون على أنفسهم مرة أخرى هو: هل أنا أنجّر أو أروّج لخطاب الكراهية بطريقة ما؟ فكّر في ذلك عند تغطية النزاع أو الحرب. هل من الممكن تغطية حرب وتفادي الترويج لخطاب الكراهية حين يكون هناك، على سبيل المثال، مجموعات تطلق التصريحات المعادية ضدّ بعضها البعض؟ هل علينا إدراج هذه التصريحات في تغطيتنا أم علينا إزالتها عند التحرير؟ ولكن إذا قمنا بإزالتها، ألا نكون عندها ننقل الأخبار بتحيّز أو بشكل ناقص؟

قد تبقى هذه الأسئلة معلقة دون إجابات حاسمة عليها. لذلك من المهم الاستمرار في طرحها بشكل متكرر مع كل خبر ننوي نشره. ولكن ثمة معايير يجب أن توجه إجاباتك لمساعدتك في التحوّل إلى ناقل لروايات الكراهية. ولكن رغم أن هذه المعايير ليست شاملة ولا كاملة بأي حال من الأحوال، إلا أنه يمكن استعمالها كمدخلات لتطوير بروتوكولات أو إجراءات يجب أن تتبعها دائماً كصحافي:

- ❖ احترام حقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية. قد تتناقض هذه القوانين أحياناً لاسيما في دول العالم العربي. وفي هذه الحالة، عليك أن تنتبه أولاً لسلامتك وتقييم أهمية الخبر إزاء التحريض المحتمل على العنف الذي قد ينطوي عليه.
- ❖ حاول دائماً أن تكتب أخباراً من زاوية تروّج للسلم الاجتماعي وتحميه.
- ❖ لا تنشر أي محتوى من شأنه أن يحث على الاغتصاب أو التعذيب أو المعاناة أو الموت أو إيذاء النفس.
- ❖ ابتعد عن التنميط أثناء تقييم الناس والأماكن والأحداث.

- ❖ اعرف السياق من أجل تمييز الأجندات وتفادي الانجرار وراء الشعارات الوطنية ذات الأهداف التمييزية الخفية.
 - ❖ لا تستخدم الأمور الخلافية والإثارة لمجرد زيادة المشاهدات أو القراءات. قيّم الأخبار وفقاً لجدارتها.
 - ❖ يجب أن يكون مدراء أقسام الأخبار على اطلاع على التوجّهات السياسية للصحافيين لديهم لضمان دقّة الأخبار وسلامتها.
 - ❖ حين تكون غير متأكد من ضرورة كشف حقيقة ما أو إخفائها - لأن ذلك من شأنه أن يؤجج النزاع - امتنع بشدّة عن نشر التهديدات التي تحرّض على العنف.
 - ❖ يجب على وسائل الإعلام صياغة ميثاق للصحافيين مع آليات تطبيق محددة لتفادي خطاب الكراهية.
 - ❖ تحقق من خبيرك بناء على اختبار النقاط الخمسة للصحافيين الذي طوّره "شبكة الصحافة الأخلاقية" لتقييم محتواك قبل نشره وتفادي خطاب الكراهية.
 - ❖ يجب أن يتدرّب الصحافيون على منهجية وآليات لرصد خطاب الكراهية وتفاديه ومكافحته. وأنت كصحافي عليك أن تدرس خطابك وخطواتك كل يوم لاسيما حين تكون على الخط الرفيع بين نقل الخبر وتضخيم الأصوات المضرة التقيد تقوؤ السلام وتهدد كرامة الآخرين وحياتهم.
- قد تبدو بعض هذه النصائح بديهية، ولكن كما رأينا في الأمثلة السابقة، فإنه من الشائع جداً أن ينتهك الصحافيون هذه المعايير الأساسية في أجواء الحرب والنزاع. إذ تقف عوامل كثيرة وراء انتشار خطاب الكراهية في الإعلام بما في ذلك التطورات السياسية في المنطقة والظروف المحيطة بها. ولكن خيبة الأمل الأكبر هي انجرار بعض وسائل الإعلام والصحافيين بشكل أعمى وراء التيار التحريضي على الكراهية. كذلك فشلت العديد من وسائل الإعلام في القيام بدورها كضمانة للمحاسبة. ولم تتمكن من المساهمة في حماية السلم الاجتماعي وتعزيز قيم الحوار والتسامح في أوقات بات فيها الاستقطاب ونفي الصفات الإنسانية عن الآخرين ظواهر آخذة في الارتفاع في العالم.

المطلب الثاني: وسائل الإعلام ودورها في تقليد العنف من قبل الجمهور

"اهتم الكثير من الباحثين بتأثير وسائل الإعلام على المشاهدين بعد أن لاحظ الباحثون مدى تأثير المشاهدين بالمضامين الإعلامية المرة، وقد ظنّ الكثير من الباحثين في السنوات الأخيرة بأن تأثير المشاهدين بالمضامين الإعلامية خلقت نظرة خاطئة ومختلفة عن العالم، وبلورت أفكار جديدة، وأكثر تلك المضامين التي لفتت نظر الباحثين، مضامين العنف المختلفة المعروضة في وسائل الإعلام، وقد اهتم العلماء ببحث ظاهرة العنف، وكيفية تقبل المشاهدين لتلك المضامين، وأي تأثير يتركه في نفوسهم بعد التعرض لها، وخاصة لدى الأطفال." (صالح خليل ، 2006).

مصطلح العنف ظهر على وسائل الإعلام الأمريكية منذ سبعينيات القرن الماضي، عبر تجسيده في عدة قوالب، سواء أفلام سينمائية ترصد الإثارة والكشف، أو البرامج الاجتماعية التي تروي قصص الجرائم، أو حتى

الأخبار التي تعلم الجمهور بمختلف الحوادث من قتل، وتعنيف وضرب وجرح أو حوادث مرور...، ولم يسلم الأطفال من مشاهد العنف، فحتى الرسوم المتحركة، أصبحت تضع شخصيات كرتونية تمارس العنف عبر القصة التي تحكيها.

المطلب الثالث: العنف عبر وسائط الإعلام الجديدة:

أحدثت التطورات التقنية الراهنة والانتشار الواسع لشبكات الانترنت، في خلق آليات تواصلية جديدة عبر الفضاء الإلكتروني والتي ساهمت بفتح المجال أمام الجميع لتبادل الآراء ووجهات النظر باستخدام أسماء وهمية، وعدم الكشف عن هوياتهم أثناء تواصلهم. إن هذه الميزة التي خلقتها تكنولوجيا الاتصال الحديثة وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي أعطت للمستخدم الحرية في التواصل مع الآخرين بكل أريحية لكنها من جانب آخر خلقت مظاهر سلبية كاستغلال هذه الميزة لممارسة أعمال غير مقبولة كتهجم والتسلط على الأفراد وكذلك ممارسة العنف بمختلف أنواعه.

وقد سمح الفضاء الإلكتروني بظهور مفهوم العنف الإلكتروني Electronic Violence، أو ما يسمى بالعنف التقني أو العنف الرقمي، ويعرّف بأنه العنف الذي يمارس من خلال مواقع الصحف الإلكترونية، واستخدام كاميرات الموبايل، والبلوتوث، والتسجيلات الصوتية، بالإضافة لاختراق الخصوصية عبر مواقع الانترنت؛ كما يهدف للإيقاع الأذى بالآخرين. (بني خالد، 2013).

ويعتبر العنف الإلكتروني أو العنف عبر الوسائط الإلكترونية كغيره من أنواع العنف، إلا أن الفرق بين العنف الذي يحدث بين الأشخاص وجهها لوجه والعنف الإلكتروني الذي يحدث على شبكة الأنترنت هو الغموض الذي يتسم به النوع الثاني من العنف، إذ بإمكان الأشخاص على شبكة الأنترنت أن يتقمصوا هويات متعددة ومختلفة من أجل مضايقة الآخرين (خير، 2009)، كما قد يأتي من خلال استخدام التكنولوجيا الإلكترونية عبر الأنترنت. وتشمل تكنولوجيا الأجهزة الإلكترونية والمعدات مثل الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر، وأجهزة لوحية (الآباد) وكذلك وسائل الاتصال بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي، والرسائل النصية سواء عن طريق الآيفون أو الكمبيوتر أو اللاب توب وشرطة الفيديو وغرف الدردشة، والمواقع الأخرى، واختلاف هذا العنف عن بقية أشكال العنف الأخرى، حيث يتم ممارسته للتخويف أو من خلال تقليد الفرد للأشخاص الذين يقومون بأعمال العنف في شبكة الأنترنت، فمظاهر العنف توجد بشكل دائم على هذه الشبكة خلال (24) ساعة. وتشير إحصائيات المركز الوطني للتعليم والحاكم في عام 2008-2009 أن 6% من طلبة الفصول الدراسية (6-12) متورطين بجرائم العنف باستخدام الأنترنت، وفي دراسة مسح لمراقبة سلوك العنف لدى الشباب لعام 2011 وجد أن 16% من طلبة الثانوية فصول (9-12) كانوا يتعرضون إلى العنف إلكترونياً (عباس، 2013).

حيث يأخذ العنف الإلكتروني أشكالاً عدة، كاختراق البريد الإلكتروني لشخص ما، أو السطو على حسابه في موقع ما، ثم إرسال رسائل بذيئة أو صور غير مقبولة، أو نشر صور معدّل عليها، أو إفشاء خصوصيات شخص ما ومناقشتها بصورة غير شرعية، أو سرقة معلومات هامة، أو نشر رقم هاتف لشخص ما دون إذنه، أو إثارة شائعات سيئة وكاذبة، أو إرسال فيروسات بغرض تدمير البيانات الموجودة على جهاز شخص ما، وغيرها من الأشكال والأهداف، كما نجد من بين مظاهر العنف عبر الوسائط الإعلام الجديدة، عنف الأفراد السياسي

الإلكتروني وهو فعل يرتكبه الفرد عبر شبكة الأنترنت وخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي ويعود سبب ممارسة الفرد لهذا النوع من العنف لعدة أسباب وهو تحقيق أهدافهم الشخصية والوصول إليها، فنوع الأهداف التي يريد الأفراد تحقيقها تتعارض مع القوانين والمفاهيم الاجتماعية السائدة في المجتمع (مايكل و مازيار، 2018).

المبحث الرابع: ظاهرة العنف وخطاب الكراهية من خلال مؤسسة المسجد:

يعرف المسجد بأنه مؤسسة دينية مركزية تجتمع حولها كافة مؤسسات المجتمع الإسلامي، سواء كانت الحديثة منها أم التقليدية، ويتمثل دوره في نشر تعاليم الإسلام ومختلف القيم السلوكية وفقا للمنهج النبوي، ولا يزال المسجد إلى وقتنا الراهن مركزا هاما للوعي الإسلامي ونشر القيم الدينية بهدف بناء المجتمع الإسلامي والحفاظ عليه، ويعد المدرسة الأولى التي تهتم بالإنسان وتنمي فيه روح الشجاعة وتغرس فيه روح الإحسان والعطف والمحبة والأخوة بين المسلمين، فيبتعدون عن الأنانية والنقص نتيجة الوضع الاجتماعي، لأن كل فرد يشعر بكرامته التي كرمه الله بها وبالمساواة في الحقوق والواجبات مع جميع الواقفين بجواره في الصف، بغض النظر عن مكانتهم، فلا فضل لأحد على آخر إلا بالتقوى حسان (بوسرسوب، 2020، صفحة 72).

المطلب الأول: وظائف المسجد المساهمة في الوقاية من ظاهرة العنف وخطاب الكراهية

تنوع وظائف المسجد على كافة مناحي الحياة، وهي تساهم بشكل كبير في الوقاية من جميع أشكال العنف ومختلف الآفات الاجتماعية التي تفتك بالمجتمع، وتتجلى هذه الوظائف في:

الفرع الأول: الوظيفة الروحية والنفسية

للمسجد مكانة مهمة ومقدسة في الإسلام وعند المسلمين، وهو مكان للعبادة وإقامة الصلاة، إذ يستشعر المسلم أنه في صلة مع ربه، وهو ما من شأنه أن يبعث لديه إحساسا بالسكينة والطمأنينة، باعتباره مدرسة تربي فيها النفوس تربية روحية، فله دور فعال في إصلاح الفرد والمجتمع نفسيا، حيث يمد الفرد المسلم بالقيم السامية، ويستمد منه مقومات دينه ومبادئه، مما يعزز لديه القيم الروحية التي تربطه بربه، وهذا من شأنه أن يساهم في تهذيب نفسه والرقى بها بعيدا عن الأنانية، ويشجعه على فعل الخير، فالمسجد مكانا للتبادل الثقافي في المجتمعات الإسلامية، يغرس قيم وسلوكيات إيجابية في نفوس الأفراد، توجه تعاملاتهم، وهو ما يعمل على تأمين المجتمع من الأفكار والأفعال المنحرفة، والتي يعد العنف من بينها.

الفرع الثاني: الوظيفة التربوية والتعليمية

لقد كان المسجد جامعة لا داء العبادات وجامعة ومعهدا لطلب العلم وتخرج العلماء والفقهاء، ومصدرا خصباً للمعرفة الدينية وغرس القيم والأخلاق الرفيعة، ليكون فردا صالحا في مجتمع صالح، فهو بحق أول مدرسة مفتوحة عرفها العرب وتربت فيها الأجيال تربية موجهة، فالمسجد مؤسسة دينية اجتماعية تساهم في المحافظة على المعتقدات وتأييد الحقائق والإمداد بالإرشادات للتصرفات الناضجة (حمدان، 2013، الصفحات 9-14).

ويمكن محاربة ظاهرة العنف من خلال الدور التربوي للمسجد، إذ يعد أحد المؤسسات التربوية التي لها دور مباشر في التأثير على حياة الفرد المسلم وسلوكياته ومعاملته مع أفراد المجتمع حوله، وهو بحق أفضل مكان يمكن أن يتم فيه تربية المسلم وتنشئته حتى يكون فردا صالحا في المجتمع.

الفرع الثالث: الوظيفة الاجتماعية

إن الخدمات التي قام بها المسجد عبر العصور في المجتمعات الإسلامية عظيمة، لا يمكن القيام بها في وقتنا الحالي إلا من قبل جهات متخصصة ومؤسسات عدة، حيث كان في عهد الرسول (ص) مأوى وملجأ للفقراء يوزدهم بالعون المادي والمعنوي، يعتبر فضاء للتواصل والتعارف بين مختلف شرائح المجتمع، يعمق وينمي روابط المحبة والإخاء، إضافة إلى أنه مركزا للتكافل الاجتماعي، من خلال الجمعيات الخيرية كجمع الصدقات والتبرعات للفقراء وجمع أموال الزكاة، كما يقوم بدور مركزا للشباب في مجال التوجيه والتقويم، وكذا مركزا للاتصال بين الأفراد وجامعا لهم، يعلمهم التزام الجماعة والابتعاد عن الفردية، ويوجههم للأعمال النافعة، وتحل داخله الخصومات والنزاعات، وبذلك فان علاقة الدين والسلوك الاجتماعي والشخصي وثيقة، إذ يقوم بتقديس أو تدينس المعايير السلوكية التي تسهم في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد، وعليه يعد من أهم عوامل التنظيم المجتمعي الفعالة، فضلا عن أنه يدخل بعمق في حياة المجتمع من خلال التركيز على القيم الأخلاقية كالحلال والحرام (فتيحة و عبد القادر ، 2020، صفحة 222).

ولاشك في أن من أدوار المسجد الاجتماعية هي تقوية الوازع الديني الأخلاقي لدى الفرد والمجتمع، والذي يعني كافة القيم الأخلاقية التي تغرس في النفس البشرية وترجم إلى سلوكيات يمارسها المجتمع من خلال التأثيرات الاجتماعية، ويعد من أهمها ما يقدم له من خطاب ديني داخل المسجد، ذلك أن الفرد الذي يجعل كل القيم التي جاء بها الإسلام معيارا في تفكيره وتصرفاته يرقى بالمجتمع إلى المثالية، ومما لا شك فيه أن للمسجد دور في تقوية الوازع الديني من خلال تقوية عوامل الضبط الاجتماعي ليمتكن المجتمع الإسلامي من الحفاظ على مقوماته، والتصدي لمختلف أشكال الانحراف التي قد يتعرض لها أفراد المجتمع ومحاربتها، ذلك أن الإسلام نظام ضابط بما يتضمنه من عبادات، معاملات، قيم وأخلاق، فالمسلم يدخل المسجد مستعدا ماديا وروحيا لاستقبال الرسائل والمحركات التي تجعل منه انسانا صالحا وفقا للمعايير الإسلامية، مدركا للأوامر التي يجب تنفيذها، والنواهي التي عليه اجتنابها طواعية، وهذه الأوامر والنواهي نوع من الضبط الاجتماعي الذي يمارسه.

لذلك يركز القائمين على المسجد أثناء تواجد المصلين لتقوية الوازع الديني على أربع مجالات تعتبر ميادين حية للضبط الاجتماعي وتقويتها هي تقوية للوازع الديني، وتتمثل في العبادات، المعاملات، الأخلاق والعقوبات، وتعد العبادات ضوابط اجتماعية إيجابية تقوي الوازع الديني لدى الأفراد عند الالتزام بها، وهي تترايط مع المعاملات منتجة أخلاقا حميدة، ولاشك في أن المخالف والمقصر يواجه بالعقوبات، ولاشك في أن ضعف الوازع الديني له علاقة بممارسة السلوك العنقي، إذ يمكن أن يؤدي ذلك إلى اهتزاز القيم الدينية لدى الفرد والابتعاد عن ذكر الله والتمسك بإرادته...، وقد أكدت العديد من الدراسات المتخصصة في مجال العنف مثلا على أن الوازع الديني كان من أهم الضوابط القوية في التحكم بسلوكيات الأفراد السليمة، وأن ضعفه كان سببا لممارسة العنف، فضعف الإيمان والتقصير في العبادات من شأنه أن يؤدي إلى ضعف صلة الإنسان بالله ، مما يفتح المجال واسعا أمام التصرفات الانحرافية والتي غالبا ما تكون عنيفة، لذا فان ضعف الوازع الديني لدى الفرد يسهل طريقه إلى الفساد والعكس صحيح.

الفرع الرابع: الوظيفة السياسية

اختلف دور المسجد بالمقارنة مع كان يقوم به في عهد الرسول(ص)، حيث كان مركزا سياسيا وإداريا، تعقد فيه المؤتمرات لمناقشة أوضاع المسلمين، تعالج قرارات الشورى، يستقبل فيه الوفود، تؤدي فيه البيعة، وترسم السياسة العامة للمجتمع، ترتب فيه المعارك وتنطلق منه الجيوش، أما في حاضرتنا وضعت مؤسسات سياسية بديلة تقوم بهذا الدور، مما جعل وظيفته السياسية تكاد تختفي، إلا أن دوره السياسي مازال قائما من خلال إعداد المواطن الصالح المحب لوطنه، والمدرّك لواجباته فيقوم بها لوجه الله، والعارف بحقوقه فيطالب بها بالطرق الشرعية، وعليه يسهم في إصلاح المجتمع بشكل يعم فيه الأمن والعدل بين أفراد المجتمع، وتضمن فيه الحقوق والحريات للأفراد والجماعة، وهو ما من شأنه أن يحد من مظاهر العنف أو على الأقل التقليل منها.

المبحث الخامس: ظاهرة العنف وخطاب الكراهية في المؤسسات الرياضية:

المطلب الأول: العنف الرياضي والفعل الاحتجاجي

إنّ العنف الرياضي هو محاولة الاعتداء على الإطار القيمي المنظم للأنشطة الرياضية، الهادف لخلق أجواء المتعة والفرجة، ما قد يؤدي إلى إحداث حالة أزمة تتمظهر في أعمال الشغب والاعتداء على الأجساد والممتلكات، والمفارقة في ذلك أنّه قد يكون في حالات الإخفاق والخسارة أو حالات الفوز والانتصار، ما يؤشر على منسوب حالة الكبت والقابلية للتمرد.

قد ينتقل العنف في كثير من الأحيان بفعل العدوى إلى خارج حدود الملعب، إذا توخينا المقاربة " الإبيديميولوجية EPIDIMIOLOGIQUE " التي تمنحنا فهماً مُتأصّلا لآليات الانتشار والتوسع في وجود سياقات اجتماعية مُحفّزة. فكلّ هزيمة هي تغذية لمشاعر الإحباط، ما يؤدي إلى ارتفاع منسوب الصراع، ومنه إلى الفعل العدواني بمختلف تظاهراته(الفرفار، 2020).

يذهب كثير من الباحثين إلى أنّ أعمال الشغب الممتدة إلى خارج أسوار الملعب تصنف في خانة الفعل الاحتجاجي ولو في إطار زمني مؤقت وضغط، عبر رسائل سياسية دقيقة تتخذ شكل الأغاني والأهازيج، بمضامين يؤس الحياة اليومية في مختلف المجالات، ولأنّ هذه الأغاني والأهازيج تعبّر عن شرائح وفتات عريضة من المجتمع، فقد لازمت الفضاءات العامّة وكلّ حركة احتجاجية في الشارع فكانت الوسيلة المتاحة لتبليغ المواقف والمطالب إلى السلطة السياسية، في ظل غياب مؤسسات الوساطة.

إنّ الخطاب الموجّه من مدرجات الملاعب الكروية يتجاوز ما هو رياضي ليسمح بكشف مواطن الاعتاب في السياسات المتّبعة في تسيير الشأن العام، ما يستدعي دراسته وتحليل مضمونه للوقوف على حالات الأزمة وحجم الهيمنة الممارسة من طرف السلطة المهيمنة.

إنّ الفعل الاحتجاجي هو رد فعل سياسي يُعبّر عن مكبوتات جماعية، و يهدف إلى تصريف واقع يجترن بوادر الأزمة المجتمعية و تعقيدها، و يندلع في ظلّ اللحظة التاريخية المناسبة، مثل حالة الهزيمة التي هي حالة ضغط شديد التوتر و الانفصال، قد تؤدي إلى فقدان السيطرة على الذات و بالتالي الاندفاع إلى السلوك العنفي الجمعي، خاصة في ظل الحشد و ضعف الرقابة الفردية و تشتيت المسؤولية بين الجميع، فالمدرجات و ما تحويه من "حشد

“يراد لها من طرف المقابلة المهيمنة على الممارسة السياسية أن تتحول إلى أداة لتفريغ كلّ المكبوتات لا أكثر، عوض أن تتحول إلى أفعال سياسية مهيلة والمقابلة نفسها تصف هتافات "الحشد" بالصخب، و تعاقب جزءاً منه عندما ترى أنّه يهدد رمزيتها.

وبالمحصلة، فسياسات الغلق المتبّعة من طرف الفئة المهيمنة لقنوات الاتصال، وضعف الوساطات السياسية من أحزاب وجمعيات، دفعت بفئة عريضة من المجتمع إلى اتخاذ مدرّجات كرة القدم منبراً لخطاب مجتمعي ناقد للسياسات المتبعة ومبيناً لموقفه من الشخصيات العامة والسياسية، ولعلّ ما حدث لرئيس الوزراء "أحمد أويحيى" سنة 2018 حين تسليمه لكأس الجمهورية خير دليل على ذلك حيث تعرّض لعديد الأصناف من الشتائم والأوصاف في صورة كشفت عن المسافة الممتدة بين الانتحارات المجتمعية وسياسات السلطة الحاكمة.

المطلب الثاني: قراءة سوسيولوجية لتأثيرات العنف في المجال الرياضي

إنّ القراءة السوسيولوجية للحقل الرياضي تمنحنا قراءة أولية لتضاريس وجغرافيا وطبقات العنف السياسي في المجتمع الجزائري، ويمكننا بشيء من الحفر معرفة "هويات العُصَب" المنخرطة فيه حيث أضحت كرة القدم "الحلبة" المفضلة لتصفية الخصوم رمزيا وبالتالي سياسيا. إنّ الاستغلال السياسي للحقل الرياضي ليس وليد اليوم وإنما مُوغل في القدم، وقد ذكر نافي ما سبق من هذه المداخلات استغلال الإمبراطور الروماني للمجال الرياضي.

لقد وعى السياسي ضرورة الاستثمار الرياضي لزيادة الحشد الشعبي والاستثمار فيه وبه، ومنه يمكن ملاحظة هيمنة السياسي على الحقل الرياضي وفرض منطقته عليه، ما يقودنا إلى الاعتقاد بأنّ العُصَب في المجال الرياضي هي امتداد للعُصَب السياسية التي تتجاذب وتتوقع لتحقيق مكاسب الحفاظ على المكانات والأدوار بغرض الهيمنة. وفي مقام آخر، يمكن اعتبار العنف الرياضي في صيغته "الشعبية" مناسبة لتفريغ المكبوت السياسي وتوجيه الإدانة إلى المسؤولين عن تفاقم المشكلة المسببة للاحتجاج ولو بصيغة رمزية (عبد الرحيم ، 2022).

المبحث السادس: ظاهرة العنف وخطاب الكراهية من خلال مؤسسة القضاء

يشكل انتشار العنف في المجتمع تهديدا للسلم الاجتماعي، إذ يترتب على ذلك انتشار الفزع والقلق بين الناس وتعطيل مصالحهم وانتشار الأمن بين المواطنين، ما يؤثر سلبا على الحياة الطبيعية للأفراد، ويشكل العنف أيضا مؤشر على تراجع دور السلطة وهيبة الدولة (صفوان ، 2013، صفحة 32).

خصوصا إذا قل الوازع الديني وحدث خلل في فرض النظام، لذا غالبا ما يتدخل المشرع لوضع حد لهذه الظاهرة استنادا إلى أساس دستوري معين.

المطلب الأول: التشريع الخاص بتجريم التمييز وخطاب الكراهية والتحريض عليه في الجزائر

صدر القانون رقم 05-20 المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها في الجزائر بتاريخ 28 ابريل 2020، استجابة للإرادة الدولية في سياق محاربة جميع أشكال التمييز العنصري وجميع الخطابات المتضمنة الدعوة إلى الكراهية والتحريض عليها الهادفة إلى نشر العنف وسط المجتمع. وقد جمع هذا القانون بين آليات للوقاية وأخرى للردع بواسطة أحكام جزائية موضوعية وإجرائية، كما نجد ضمن أحكام السياسة الجزائية الخاصة بمجال

الوقاية ومكافحة التمييز وخطابات الكراهية عناية جديرة بالإشارة إليها تتعلق بحماية ضحايا الجرائم المنصوص عليها ضمن أحكام التشريع محل الدراسة.

في هذا السياق، وعلى سبيل المقارنة فقد تباننت تشريعات الدول في مجال محاربة التمييز والحض على الكراهية، فبعضها سن قوانين خاصة مثل المشرع الجزائري والبعض الآخر استحدثت جرائم جديدة أضيفت إلى أحكام السياسة الجزائية العامة مثل المشرع المصري.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الوطنية للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية في الجزائر

نص القانون المتعلق بالوقاية ومكافحة التمييز و خطاب الكراهية على معايير و أسس تتعلق بتولي الدولة وضع إستراتيجية و طنية في هذا المجال من شأنها نشر ثقافة الحوار و التسامح و نبذ العنف، عن طريق وضع برامج تعليمية و تكوينية تحسيسية و توعوية و اعتماد آليات لليقظة و الإنذار و الكشف المبكر عن أسباب تفشي مثل هذه الخطابات الداعية للتمييز والكراهية و التي ينجم عنها آثارا وخيمة على نمو ورفي المجتمعات، بإشراك أعضاء المجتمع المدني و جميع القطاعات العامة والخاصة في تنفيذ إستراتيجية الدولة في مواجهة التمييز والعنصرية و خطاب الكراهية، كما نص القانون على أهمية الإعلام و دوره في نشر ثقافة التسامح و القيم الإنسانية كأسس لوقاية المجتمع من جميع أشكال التمييز و خطابات الكراهية(قانون 20-05-2020)

المطلب الثالث: إنشاء المرصد الوطني للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية في الجزائر

نص المادة التاسعة من قانون 20-05 الصادر بتاريخ 29 ابريل 2020 على إنشاء هيئة وطنية أطلق عليها بالمرصد الوطني للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية، تابعة لمصالح رئيس الجمهورية، تتمتع بالشخصية المعنوية، تتولى رصد كل أشكال ومظاهر التمييز وخطابات الكراهية، وتحليلهما والقيام بالدراسات للكشف المبكر عن أسباب تفشي الظاهرة، مع اقتراح عناصر الاستراتيجية الوطنية للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية والمساهمة في تنفيذها بالتنسيق مع السلطات العمومية وجميع القطاعات الفعالة في الميدان.

المطلب الرابع: قراءة سوسيولوجية لخطاب الكراهية وتنامي العنف الاجتماعي من خلال التشريعات:

يحاول مجموعة من البشر العيش وسط اجتماعي و يرفضون الغير بسبب امتيازات يملكونها ، فتنتشر الفتن والتفرقة و الاضطراب الاجتماعي ، فالتمييز العنصري و الحض على الكراهية من الأسباب التي تقف عرقلة أمام النمو الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي للدول، فعلى سبيل المثال تفتخر الدول الإسلامية بوجود أحكام الشريعة الإسلامية الغراء التي تدعو إلى المحبة والإخاء ومساعدة الآخرين والتسامح والرحمة والرفق، والتعايش، ونشر ثقافة السلام، وتنبذ العنف والتطرف والكراهية والحقد والبغض والارهاب، بين المسلمين وغيرهم، ولقد خلق الله سبحانه وتعالى البشر متساوين شعوبا وقبائل مصداقا لقوله تعالى في سورة الحجرات الآية 13 " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم " ومن هذا المنطلق تقوم الشريعة الإسلامية على الأحكام التالية:

❖ رفض التمييز والتفرقة بين الأجناس في الإسلام

❖ الالتزام بالرحمة والرأفة في المعاملة بين الأجناس في الشريعة الإسلامية

❖ التحلي بالرفق والابتعاد عن العنف والقسوة في المعاملة.

❖ حرية المعتقد في الشريعة الإسلامية.

❖ تكريس مبدأ التعايش السلمي

❖ إدانة خطاب الكراهية وتكريس أسلوب الخطابات المهذبة.

فالشوابط الاجتماعية التي تعتبر مجموعة من القوانين و الأحكام والمبادئ التي يفرضها المجتمع على أبنائه من أجل الحفاظ على التماسك الاجتماعي الذي يؤهل جميع الأفراد للقيام بأدوارهم وتحقيق أهدافهم وفق معايير وأسس قانونية و عرفية و أخرى نابعة من العادات والتقاليد، فلا يوجد مجتمع خالي من قواعد رسمية وغير رسمية و قيم ومبادئ تحكمه وتعمل على دعمه و تعزيزه، كما لا توجد ضوابط اجتماعية فاقدة لآليات تحكمها في توجيه سلوك الأفراد مهما كانت طبيعة هذه المجتمعات، فالدين، القوانين و اللوائح و التنظيمات المختلفة، الأعراف والتقاليد، الأخلاق و الرأي العام، التنشئة الاجتماعية في الوسط الأسري والمدرسي، كلها آليات من شأنها ضبط سلوك الفرد في جماعة معينة.

وفي الموضوع ومن أجل تفعيل دور الشوابط الاجتماعية في تعزيز وبلورة الخطابات الإيجابية في مواجهة تلك الأقوال والأحداث التي تدعو إلى الكراهية والتمييز العنصرية والطائفية، والتي بسببها تشتت الوحدة الإنسانية وتنتشر المظاهر السلبية والفساد والإجرام وسفك الدماء. رفضاً لهذه المظاهر السلبية يجب إبراز دور القيم الاجتماعية والمعايير الدينية المستمدة من مصدر النشأة والتربية الصحيحة.

الخلاصة:

مما سبق نستنتج أن العنف صار في المؤسسات التعليمية أمراً مألوف الوجود في مجتمعات العالم فالعنف في المدرسة والجامعة يعكس ما يحدث في المجتمع ككل ويصور ذلك بعض الأعمال الفنية. والعنف مشكلة مجتمعية ولمواجهتها وتقليلها فلا بد لكل فئات المجتمع من المشاركة في ذلك لذا يجب على المؤسسات التعليمية بناء علاقات مع المجتمع ومؤسساته عند تنفيذ سياسات وبرامج الوقاية من العنف وخطط تنفيذها وربطها بتنمية وتنفيذ السياسات الأخرى.

فالمدراس والجامعات أماكن للتعليم لذلك فإن للطلاب وأسرهم والمعلمون والإدارة والمجتمع الحق في الحصول على مدرسة وجامعة آمنة وخالية من العنف ومع هذا فلا بد أن يتفهم الطلاب أن العنف خارج المؤسسة التعليمية أمر غير مقبول هو الآخر.

وانطلاقاً مما تقدم، يمكن القول أن وسائل الإعلام لها دور كبير في نشر خطاب الكراهية سواء عن قصد أو بجهل طاقمها للقواعد الأساسية اللازمة لصياغة قصة خبرية موضوعية، وهنا تبرز للواجهة أخلاقيات ممارسة المهنة من جهة ومسؤولية الصحفي والوسيلة الإعلامية تجاه الجمهور الذي يخاطبه، ولتفادي الوقوع في خطاب الكراهية، عملت العديد من الدول على تجريم ذلك من خلال قوانين ردعية تمنع نشر هذا الخطاب الذي يدعو إلى التمييز والعنف والكراهية، ومن جهة أخرى سعت العديد من الهيئات والمؤسسات الصحفية إلى وضع دليل للصحفي من

أجل التحكم في بنائه للرسالة الإعلامية وفق خطاب معتدل موضوعي وأخلاقي، وفي هذا ضرورة ملحة لأن يكون لكل مؤسسة إعلامية ميثاق أخلاقي واضح لتفادي نشر خطاب الكراهية مهما كانت خصوصية المجتمعات. ويعد المسجد أفضل وأنجع مؤسسة لإصلاح البشرية من خلال التربية الإيمانية وترسيخ القيم الإسلامية في النفس البشرية، باعتباره أهم المؤسسات في مجال التنشئة الاجتماعية، يتفوق على جميع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وفضلا عن أنه عاملا مهما في تغيير المجتمع وتطويره، يؤدي إلى زيادة ثقافة المجتمع في كافة المجالات واستمرار وجودها، وتوجيه الأفراد إلى ما فيه صلاح والابتعاد عن الفساد والانحراف والعنف وخطاب الكراهية. وإنّ ظاهرة العنف في الحقل الرياضي، ظاهرة مركبة تتجاوز المجال الرياضي إلى النسق الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي وبالرهانات الاستراتيجية لصراع العُصَب، فلا يمكن فهمها في إطار مقارنة واحدة، بل تستدعي مقارنة مندمجة تفتح على تخصصات متعددة، يتداخل فيها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والقيمي والتربوي والتاريخي.

ويمكن القول بان الوقاية من خطاب الكراهية ومكافحته في ظل العالم الرقمي أضحت محل اهتمام علمي، إلا أن الدراسات التي تسعى إلى فهم الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة لا زالت قليلة إن لم نقل نادرة. كما أن غياب الوعي قد يدعو السلطات إلى تشديد العقوبات لاحتواء الوضع وقد يكون هذا التشديد مفرطا ولكن مبررا بالضرورة أمام الآثار السلبية المأساوية للخطاب المفعم بالكراهية.

التوصيات:

- ❖ تزويد المسجد بميكانيزمات وآليات لوقاية المجتمع من مختلف الآفات الاجتماعية كالعنف، ومنحه صلاحيات أوسع لمواكبة التطور الراهن والانفتاح على القضايا المستجدة لتوعية المجتمع بها وتوجيهه.
- ❖ الاهتمام بإمام المسجد من ناحية تكوينه العلمي وأوضاعه المادية، التي من شأنها أن تعيقه عن أداء وظائفه ومسؤولياته، والعمل على رفع مستوى الخطاب الديني وتفعيله والنهوض به.
- ❖ إقامة شراكة وتعاون بين مؤسسة المسجد والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، مع ضرورة التكامل بينها لبناء فرد صالح يسهم بدوره في بناء مجتمع صالح، بعيدا عن الفوضى والانحراف وممارسة العنف بمختلف صوره.
- ❖ نشر الوعي الحضاري بين أعضاء الجماعة التربوية وضرورة تبني طرق بيداغوجية مدروسة.
- ❖ إجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تتعلق بهذا الموضوع والتكيز على دراسة الحالات لأنها تعطي أبعادا أكثر دقة للمشكلة من الواقع.
- ❖ تفعيل عمل خلايا الإصغاء والمتابعة بصورة دقيقة في الوسط المدرسي لما لها من أهمية في تحسين سلوكيات التلاميذ المنحرفة.
- ❖ ضرورة فرض رقابة من قبل الأولياء للآباء لما تقدمه وسائل الإعلام الحديثة من مشاهد عدوانية.
- ❖ الاهتمام بقضايا التلاميذ ودراساتها دراسة شاملة وتقديم المساعدة للتلاميذ الذين يعانون من هذه المشكلات.
- ❖ نشر ثقافة الحوار والتواصل بين الأستاذ والتلميذ داخل المحيط المدرسي

- ❖ التكفل بفتحة الأساتذة من حيث القيام بدورات تدريبية خاصة المتعلقة بفن التواصل مع الآخرين من قبل خبراء متخصصين في مجال تنمية الموارد البشرية.
- ❖ ضرورة اتخاذ أساليب وقائية على المستوى الوطني للتخفيف والحد من انتشار ظاهري التمييز وخطابات الكراهية.
- ❖ وجوب التزام الدول بتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة في مجال سن تشريعات خاصة في مجال تجريم التمييز العنصري والحض على الكراهية والتحرير عليهما.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- ❖ ابن منظور. (1997). قاموس لسان العرب (المجلد 09). بيروت، لبنان: دار احياء التراث العربي.
- ❖ أبو إصبع صالح خليل . (2006). الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- ❖ احمد حويطي . (2003). العنف المدرسي. الملتقى الدولي الاول للعنف والمجتمع. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- ❖ الخولي محمد السعيد . (بلا تاريخ). العنف المدرسي الأسباب وسبل المواجهة، سلسلة قضايا العنف (المجلد 01). القاهرة.
- ❖ العطري عبد الرحيم . (2022، 02 22). حوار حول الشغب الرياضي. تاريخ الاسترداد 03 03، 2022، من موقع الحوار المتمدن: [/https://m.ahewar.org](https://m.ahewar.org)
- ❖ العياشي الفرفار. (2020). كرة القدم: بين الفرحة و العنف - مقارنة سوسيلوجية. مجلة المجتمع و الرياضة، 02.
- ❖ أمين إميل . (2020، 05 11). الإنسانية ومواجهة خطاب الكراهية. تاريخ الاسترداد 03 03، 2022، من الشرق الاوسط: [/https://aawsat.com](https://aawsat.com)
- ❖ جبلي . (1998). سيكلوجية العنف واستراتيجية الحل السلمي (المجلد 01). لبنان: دار الفكر المعاصر.
- ❖ حسان بوسرسوب. (2020، 03). دور المؤسسات الدينية في الوقاية من ظاهرة العنف داخل المجتمع الجزائري قراءة تحليلية سوسيلوجية مؤسسة المسجد أمودجا. مجلة التمكين الاجتماعي، 02 (01)، الصفحات 68-87.
- ❖ حسيني صفوان عصام . (2005). الصحافة المكتوبة وظاهرة العنف في الجزائر خلال سنة 1999 دراسة وصفية تحليلية . أطروحة الدكتوراه دولة في علوم الاعلام والاتصال. الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام .
- ❖ حليلة شريفي . (2016). العنف المدرسي في الجزائر " أسبابه وسبل علاجه". مجلة الجامع في الدراسات النفسية والتربوية.
- ❖ رمضان محمد حمدان . (2013). دور المسجد في تحقيق الاندماج السياسي في المجتمع العراقي - دراسة تحليلية من منظور اجتماعي-. مجلة كلية العلوم الإسلامية، 07 (13).
- ❖ سبتي عباس . (2013). ما هو العنف أو التسلط عبر الانترنت. تاريخ الاسترداد 03 03، 2022، من: <http://www.minshawi.com/content>
- ❖ سليمان سناء . (2008). مشكلة العنف والعدوان لدى الأطفال والشباب. مصر: عالم الكتب.
- ❖ صابر إبراهيم . (2020، 07 26). كيف يتفادى الصحافي خطاب الكراهية والتحرير على العنف. تاريخ الاسترداد 03 03، 2022، من معهد الجزيرة للاعلام: <https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1205>
- ❖ عبد الرحمان العيسوي . (بلا تاريخ). مبحث في الجريمة، دراسة في تفسير الجريمة والوقاية منها (المجلد 01). دار النهضة العربية.
- ❖ فلفل محمد ابراهيم . (بلا تاريخ). المباني الفكرية للعنف السياسي عند الخروج. الكلية الإسلامية الجامعية.
- ❖ لعود فتيحة ، و حوية عبد القادر . (2020، 12). العنف ضد المرأة، صوره وآليات الحماية القانونية منه على ضوء القانون رقم 15-19 لسنة 2015. مجلة العلوم القانونية والسياسية، الصفحات 218-239.
- ❖ مبيضين صفوان . (2013). العنف المجتمعي - الأسباب والحلول. عمان: اليازوري للنشر والتوزيع.

❖ هادسون مايكل ، و غياي مازيار . (2018). الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته . تاريخ الاسترداد 03 03 ، 2022 ، من

Google Books:

source=g&hl=fr&printsec=frontcover&https://books.google.dz/books?id=yepwDwAAQBAJ
f=false&q&cad=0#v=onepage&bs_ge_summary_r

ثانيا: المراجع الأجنبية

❖ Larousse. (1989). *Grand dictionnaire de la langue française* (Vol. 07). Larousse.